تعليق على بحث مختار محمد متولي:

التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي

جدة: مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول- المجلد الأول

صيف ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م)، ص ١-٣٣.

تعليق : شوقي أحمد دنيا

تناول الكاتب بمقدرة تحليلية رياضية موضوعًا على درجة عالية من الأهمية والتعقيد في نفس الوقت. ولا شك أن هذا جهد خلاق للكاتب، نعتبره خطوة جديدة على درب البحث العلمي الجاد في الاقتصاد الإسلامي. واعترافنا وتقديرنا لهذا العمل لا يتنافى مع إبداء ما رأيناه عليه من ملاحظات، نجملها فيما يلي:

١- ذكر الباحث أنه يستهدف من بحثه هدفين: أولاً "إثبات عدم ملاءمة نظرية كينز للعمالة والفائدة والنقود للتطبيق في الاقتصاديات التي تتبع إحكام الشريعة الإسلامية. وثانيًا تأسيس نظرية اقتصادية عامة للتوظيف والأسعار والنقود تلائم اقتصادًا إسلاميًا".

ونحن نرى أن الكاتب لم يوفق في استهدافه الأول. وكم كان مفيدًا لو وجه الجهد الذي صرفه لتحقيق هذا الهدف للتوسع والتعمق في انجاز الهدف الثاني. فنظرية كينز هي نظرية ضعيفة تتضمن نهجًا وسياسة اقتصادية معينة وهي ترتكز على مرتكزات أساسية من بينها مرتكزات مرفوضة في الإسلام، وهي سعر الفائدة والمقامرات السعرية[1]. ولا تتوقف ملاءمتها أو عدم ملاءمتها للتطبيق في الاقتصاد الإسلامي على نجاحها أو إخفاقها في مواجهة مشكلات الاقتصاد الغربي، فنجاحها هناك لا يجعلها مقبولة عندنا، كما أن إخفاقها هناك ليس هو المبرر لرفضها هنا.

١) المقصود بها ما يشار إليه عادة بدافع المضاربة في الطلب على النقود، إذ أنها في حقيقتها مضاربات على الأسعار ونحن فضلنا عدم التعبير بمضاربًا تسعرية لأن لمصطلح المضاربة معناه الإسلامي والفقهي المعروف والذي يبعد عن الموضوع هنا.

٢- قام الكاتب ببحث أثر الزكاة على كل من الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك، ووصل إلى أن أول أثر فعال لفريضة الزكاة هو تطبيق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل اللازم لتحقيق التوظف الكامل. وبمعنى آخر فإن كلاً من مقطع وميل دالة الاستهلاك يصبح أكثر بعد فرض الزكاة منهما قبل فرض الزكاة.. وإن فرض الزكاة يزيد كلاً من الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك.

والواقع أن هذا الموضوع يستحق المزيد من البحث المفصل. فهل حقيقة يتزايد الاستهلاك بارتفاع الدخل حتى عند المستويات البالغة الارتفاع؟ نحن نعلم أن الإنفاق الاستهلاكي مضبوط في الإسلام "بمستوى الكفاية" وإن مستوى الكفاية يتحدد في ضوء عوامل عدة وليس فقط في ضوء دخل الفرد. بمعنى أن الدخل ليس هو العامل الوحيد المؤثر في الاستهلاك. ومن الخطر أخذ أداة إسلامية بمفردها وإقامة التحليل طبقًا لها دون النظر إلى بقية الأدوات المؤثرة. وإذن فالقول بأنه في الإسلام تضيق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل عند الاقتراب من مستوى التوظف الكامل قول غير مسلم به. بل نرى العكس هو الصحيح. ففي المراحل العليا من الدخل نجد الميل الحدي يمكن أن يصل إلى الصفر. هذا بالاضافة إلى أنه افترض أن الغالبية من مستحقي الزكاة ليس لهم أي دخل غير الزكاة. ومعلوم أنه في ظل مجتمع ملتزم التزامًا جيدًا بمبادئ الاقتصاد الإسلامي لا يعتبر هذا الفرض صحيحًا، فغالبية المستحقين لن يكونوا معدمين تمامًا، بل لهم دخول قد تقل قليلاً عن كفايتهم، وهذا ما نبه عليه فقهاؤنا في بحثهم لمصارف الزكاة.

٣- في بحثه لـ "تحديد الطلب الكلي ومستوى الأسعار" يقول: "ويتحدد الطلب الكلي في اقتصاد إسلامي، طبقًا لهذه النظرية -يقصد النظرية التي قام بتأسيسها- كما هو واضح بالشكل رقم (٤). فتغيرات المستوى العام للأسعار تؤدي في اقتصاد إسلامي إلى تغيرات في الاستهلاك لواحد أو أكثر من الأسباب الآتية" وأخذ في استعراض الأسباب التي ترفع الاستهلاك. والحقيقة أن ذلك التحليل يصدق أول ما يصدق على اقتصاد غير إسلامي، وهو أبعد ما يكون عن الصدق على مجتمع إسلامي. إن هذه الاعتبارات المذكورة هي اعتبارات مؤثرة في الاستهلاك في الاقتصاد الوضعي الذي يربط الاستهلاك بعوامل كلها تعود إلى الدخل بصورة أو بأخرى. دون أن يكون هناك اعتبار للعامل الأساسي الذي يحدد الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي وهو "مستوى الكفاية" وهب إن الأسعار هبطت هبوطًا حادًا، فهل معنى ذلك إن الإنفاق الاستهلاكي للمسلم يزيد زيادة حادة!! وأين أذن الإسراف؟ وأين إذن قول عمر بن الخطاب "كفى بالمؤمن سرفًا أن يأكل كل ما

يشتهي"[٢]؟ وإذن فما ذكره عن تحديد الطلب الكلي في الاقتصاد الإسلامي هو تحديد للطلب الكلي في اقتصاد غير إسلامي، كما هو مدون في مراجع التحليل الكلي. وقد تناول هذه العوامل بالتحليل المفصل الكاتب الغربي ولاس بيترسون في كتابه (الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي)، والغريب أنه يقول أنه عند انخفاض الأسعار تتزايد الأرصدة في شكلها الحقيقي مما يجعل المسلم يزيد من استهلاكه هروبًا من دفع المزيد من الضريبة على تلك الأرصدة. فهل هذا هو سلوك المسلم الاستهلاكي وغيره؟

٤- في تناوله للتضخم في الاقتصاد الإسلامي ذهب إلى أن نوع التضخم الاقتصادي الذي يجعل وقوعه في اقتصاد إسلامي هو تضخم جذب طلبي ينتج من القطاع الحقيقي. فيقول: "ولتوضيح ذلك لنفترض اقتصادًا إسلاميًا في حالة عمالة كاملة، وإن الحكومة لسبب ما، قررت زيادة نفقاتها وتمويل تلك الزيادة برفع معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الدخول. سوف يؤدي ذلك إلى انتقال كل من دالة الادخار ودالة الاستثمار... ولما كان الاقتصاد في حالة عمالة كاملة فإن هذا ينتج عنه فقط زيادة في الدخول النقدية دون أي زيادة في الدخول الحقيقية.

وهناك علاجان للتضخم في اقتصاد إسلامي طبقًا لهذه النظرية. الأول يتلخص في رفع معدلات ضريبة الأحوال الاقتصادية على دخول الإفراد مما يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أسفل، ويسبب هذا الانتقال انتقال منحنى الطلب الكلي إلى وضع جديد يتحقق فيه التوازن عند مستوى أقل من الأسعار. والثاني يتلخص في أن يستخدم بيت المال الفائض المتراكم من حصيلة الضرائب المختلفة بعد دفع الأنصبة المشروعة كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ففي فترات التضخم الاقتصادي تنفق السلطات الإسلامية كمية أقل من ذلك الفائض المتراكم في فترات العمالة الكاملة. وفي فترات الكساد الاقتصادي تنفق السلطات الإسلامية كمية أكبر من ذلك الفائض المتراكم في فترات العمالة الكاملة" هذا نص ما قاله الكاتب. ونحن لا نناقشه في أية نوعية من التضخم تلك التي يمكن حدوثها في الاقتصاد الإسلامي، ولكنا نورد الملاحظات التالية:

- إذا كانت هناك عمالة كاملة ترى ما هو السبب الذي يجعل الدولة تزيد من إنفاقها العام؟ وهل الإنفاق العام في الإسلام هو مجرد عمل حكومي غير خاضع لضوابط وقيود؟ وهل لها أن تفعله متى تشاء وكيف تشاء؟

---

(٢) **السيوطي**: *تاريخ الخلفاء*. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى. ص ١٢٩.

– ولنتمشى مع الكاتب في هذا الافتراض –مع عدم واقعيته– فإذا مولت الحكومة هذا الإنفاق برفع معدل ضريبة الأموال على الدخول، كما يقول الكاتب. فكيف يؤدي ذلك إلى المزيد من الطلب، والحال أن تلك الدخول التي زادت جاءت على حساب الدخول التي قلت نتيجة لرفع معدل الضريبة عليها؟

– في علاجه الأول للتضخم أيدنا في اعتراضنا السابق، فذكر أن علاج التضخم يكون برفع معدل ضريبة الأموال على الدخول. فكيف يؤدي دفع الضريبة إلى زيادة الطلب وإلى نقصانه في نفس الوقت؟ وبعبارة أخرى كيف تؤدي أداة إلى وجود التضخم وهي بنفسها تؤدي إلى علاج التضخم.

– في علاجه الثاني حدث التعارض أيضًا. فهو في البداية افترض زيادة الإنفاق الحكومي مع وجود حالة العمالة الكاملة. وهو في هذا العلاج الثاني يقول أنه في حالة العمالة الكاملة فإن الحكومة تقلل من إنفاقها العام. فكيف يستقيم هذا مع ذاك.

هذا وبالله التوفيق،،،

د. شوقي أحمد دنيا
قسم الاقتصاد الإسلامي
كلية الشريعة – الرياض